

والحكومة الجيدة للأمن على المستوى المحلي. كما أكدت أن الموضوع يتعلق بتعزيز أمن الدولة وأمن مواطنيها من خلال تحسين النجاعة والمسؤولية في مجال الأمن بما يساهم في احترام حقوق الإنسان ودولة القانون.

بعد ذلك أعطت نظرة عامة عن مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن كمنظمة دولية بها 66 دولة عضو، تعمل على النهوض بقطاع الأمن ليكون مسؤولا فعلا وذا كفاءة تجاه الدولة وتجاه المواطن، كما أنها تشكل أداة للتعاون سواء في أوروبا الشرقية وأفريقيا جنوب الصحراء وبمنطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، حيث يتدخل المركز في سياقات متنوعة كما هو الحال، بخصوص شمال أفريقيا، في مصر وتونس والمغرب لدعم عمليات الإصلاح.

وفي هذا الإطار أشارت إلى علاقة الشراكة طويلة الأمد التي تربط بين مركز جنيف ومركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية، التي أثمرت نتائج هامة، وخاصة في مجال تنفيذ الآلية الوطنية لمناهضة التعذيب بالتعاون أيضا مع المديرية العامة لإدارة السجون.

في كلمته الافتتاحية ذكر الحبيب بلكوش، رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية بأن التحولات التي تعيشها المجتمعات وضعف آليات الوساطة، ومتغيرات بنية الأسرة، والتأثير البارز لشبكات التواصل الاجتماعي.. تساهم في تنامي الجريمة وتنوع أشكالها، مما يجعل التحدي الأمني ذا راهنية وأهمية لضمان الطمأنينة والأمن، وتمكين المواطن من التمتع بالحقوق والحريات المكفولة قانونا، وحماية الممتلكات والأفراد. كما أشار إلى أن أمن القرب أصبح في هذا السياق ذا أهمية بالغة، كما أصبح قضية مجتمعية تستدعي انخراط مختلف الفاعلين لتوفير خدمة نوعية في مواجهة الإجرام بمختلف أشكاله، توفر الأمن والاستقرار وتضمن ممارسة الحريات. كما أوضح أن التجربة المغربية قد خطت خطوات في هذا الاتجاه، مرفوقة بتقييم متواصل للأداء، لتحسين الخدمات وتطويرها وتوفير الإمكانيات والمتطلبات البشرية والتقنية اللازمة له.

ومن اجل مرافقة هذا العمل، يضيف الأستاذ الحبيب بلكوش، ارتأى مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية بتعاون مع مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن تنظيم هذا اللقاء للوقوف على ما تحقق، والتفكير المشترك مع الفاعلين المعنيين، وتبادل الخبرة والاستفادة من التجارب والممارسات الفضلى في هذا المجال، ولذلك تشارك معنا مجموعة من الخبراء والممارسين من فرنسا وبلجيكا، لينهي كلمته بشكر الجميع على مساهمتهم في إنجاح الندوة مؤكدا على أهمية العمل المشترك الذي أنجزه مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية ومركز جنيف، من حيث الاستفادة مما تحقق في تجارب دولية في مجالات متنوعة، وتكوين خبرة وطنية تطورت في علاقة بقضايا وتحديات يعرفها بلدنا ومحيطه الدولي.

الجلسة الأولى: شرطة القرب، لماذا؟

في هذه الجلسة الأولى حول محور، شرطة القرب، لماذا؟، التي يسر أشغالها الأستاذ المحجوب الهبية، الأستاذ الجامعي والخبير في مجال حقوق الإنسان، كان عميد الشرطة الممتاز بالمديرية العامة للأمن الوطني (المغرب)، السيد عمر بنصغير أول المتدخلين، حيث أشار في مستهل حديثه أن مختلف البلدان تواجه تحديات أمنية متعددة، لمواجهة تطور الجريمة العادية منها والعابرة للأوطان والقارات مع ما يطرحه ذلك من ضرورة مواجهة هذه التحديات باستراتيجيات أمنية فعالة وتوفير الإمكانيات المادية واللوجستية. ومن بين هذه الاستراتيجيات، توجد شرطة القرب، مضيفا أن أهداف شرطة القرب تختلف عن الأهداف التقليدية لأجهزة الأمن، حيث تكمن هذه الأهداف في تقديم خدمة للمواطنين، مع مراعاة الجوانب التقنية والقانونية، فضلا عن مراعاة الجانب المعنوي والنفسي للمواطن من خلال احترام قواعد مدونة السلوك.

وأوضح أن شرطة القرب هي منهجية وطريقة عمل تمكن الأجهزة الأمنية من أن تكون حاضرة وقريبة من المواطن. وتكمن أهم مرتكزاتها في القرب والوقاية والشراكة مع الفاعلين الأساسيين في المدينة وجمعيات المجتمع المدني والمواطنين لتحقيق الإنتاج المشترك للأمن.

وتتمثل أهداف هذه الشرطة في المعرفة الجيدة للميدان والاستجابة الفعالة والسريعة لطلبات المواطن عملا على بلوغ الحد من الشعور بانعدام الأمن.

وأوضح أن من بين طرق العمل توجد التغطية الجيدة للمدينة بتعاون مع المجالس المحلية والمجتمع المدني، والتواصل، وتجويد الخدمة، والمزج بين الوقائي والزجري، إضافة إلى بعض الإجراءات المصاحبة، مع كل ما يتطلبه ذلك من توفير الإمكانيات المادية واللوجستية.

وعلى مستوى المغرب، أكد أن المديرية العامة للأمن الوطني عملت في هذا السياق على تطوير العديد من المبادرات والبرامج بغرض ردم الهوة بين الشرطة والمواطن وتقوية الثقة المتبادلة بينهما. ولتحقيق ذلك اتخذت المديرية عدة إجراءات تهم تحسين بينية الاستقبال بما يؤكد أن الشرطة في خدمة المواطن، مشيرا في هذا الصدد إلى الشارات الضوئية داخل مخافر الشرطة، وتواجد شرطيات ضمن خلايا الاستقبال، وإخبار المواطن بالمساطر الإدارية، الخ.. كما تم، لنفس الغرض، خلق بنيات وفرق أمنية جديدة مثل خلايا التكفل بالنساء ضحايا العنف، وأخرى خاصة بالأطفال، والوحدات المتنقلة لشرطة النجدة، والتحسيس بالوسط المدرسي، ومراكز القيادة والتنسيق، الخ.

ويدخل في هذا الإطار أيضا، يضيف عميد الشرطة الممتاز بالمديرية العامة للأمن الوطني، إبرام شراكة مع السفارة الأمريكية لتعزيز خبرة الأمنيين المغاربة في عدة مجالات من قبيل حوادث السير، وشغب الملاعب، والمخدرات والتحرش.... كما أكد أن التواصل يشكل أيضا أحد روافد استراتيجية المديرية العامة للأمن الوطني في مجال القرب، مشيرا في هذا الصدد إلى إحداث خلية مركزية للتواصل، ومواصلة إصدار مجلة الشرطة قصد التوعية والتحسيس، وتنظيم الأبواب المفتوحة. كما أشار في نفس السياق إلى الإدارة الإلكترونية لدوائر الشرطة، وتوسع مجال البوابة الإلكترونية.

وعلى صعيد آخر أوضح العميد الممتاز عمر بنصغير المبادرات التي تم اتخاذها لتخليق الممارسة الشرطية باعتماد الشفافية والنزاهة والاستقامة ومحاربة الفساد، فضلا عن

الإجراءات ذات الصلة بتكوين وتأهيل العنصر البشري بغية تحسين أداء الشرطة وخدمة المواطن.

وفي نفس المحور المتعلق بـ "شرطة القرب، لماذا؟"، تدخل الأستاذ أيمن أيوب نائب مدير قسم شمال أفريقيا والشرق الأوسط لمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن، الذي أكد بدوره على العلاقة الوطيدة بين تحقيق الحكامة الرشيدة في مجال الأمن وشرطة القرب، باعتبار أن هذه الأخيرة تقوم على فلسفة ومقاربة وليس على إجراءات لحظية. واعتبر أن هذا المفهوم لم يأت من فراغ، بل جاء من تركيز الأمن على ضرورة الاستجابة السريعة والناجعة للحاجيات الأمنية مثل محاربة الجريمة. كما جاء لمعالجة ابتعاد قوات الأمن عن المواطن وفجوة الثقة التي نتجت عن ذلك والتي أفضت إلى عدم مساندة المواطن لقوات الشرطة في مجال تحقيق الأمن نتيجة فقدان الثقة المتبادلة الأمر الذي أثر على شرعية الجهاز الأمني في نظر المواطن. كل ذلك وغيره أدى إلى بروز إرادة لدى الأمن لاستيعاب حاجيات المواطن في المجال الأمني كما يراها هذا الأخير، وبناء علاقة قائمة على الفهم المتبادل بين الطرفين.

وهكذا يضيف الأستاذ أيمن أيوب أثبتت محاولة جسر الفجوة وردمها بنجاحتها في الواقع العملي، فتم الشروع في بناء أواصر التعاون بين الطرفين على أساس الشفافية سواء في تعبير المواطن عن حاجياته الأمنية أو في إبراز الأمن لقدراته في إنفاذ القانون دون تجاوزه، حيث يصبح رجل الأمن فاعلا في المجتمع وميسرا لتمكين المواطن في إشراكه في تحقيق الأمن. وأشار نائب مدير قسم شمال أفريقيا والشرق الأوسط لمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن أن أمن القرب يشكل أساسا للانتقال من ردود الفعل إلى الفعل والاستباقية لتحقيق الحكامة

الأمنية الرشيدة على المستوى المحلي. واعتبر أن هناك العديد من الوسائل لتحقيق ذلك وتستند على مبادئ الحوار والانفتاح والشراكة والتعاون فضلا عن التكوين والتأهيل. وحذر من التسرع، في هذا المجال، نحو الحلول التي قد تبدو ناجعة والتي قد تكون نتائجها عكسية، ومن ثمة ألح على ضرورة التعامل مع الإمكانيات التي تتيحها لسياقات الخاصة بعيدا عن استيراد المفاهيم والآليات.

في مداخلتها تحدثت السيدة إلك دوفروي، أستاذة علم الإجرام، مديرة معهد فلامان للسلام (بلجيكا) عن عجز النماذج التقليدية في إقامة الأمن مقارنة مع نماذج شرطة القرب، مؤكدة أن تعزيز قدرة الشرطة تتطلب بلورة استراتيجية نوعية، مبرزة أنه إذا كان السكان في حاجة إلى الشرطة فإن الشرطة، بدورها، بحاجة إلى السكان، وأن الأمن يتطلب استجابة غير نمطية بل تتلاءم والحاجيات.

وفي تعريفها لأمن القرب (الأمن المجتمعي)، أشارت إلى أنه متعدد الوظائف، ويعتمد مقارنة تنتج الأمن بشكل مشترك، وتبرم الشراكات، وله نظام لا مركزي وتسلسل هرمي أفقي، غير متخصص، وظيفته تقديم الخدمات الوقائي. وهو بذلك يمنح أهمية خاصة لضابط الحي إضافة إلى منح الوسائل الأسبقية على الأهداف. كم أشارت إلى أن فلسفة، (أو نمط) الشرطة المجتمعية تقوم على رؤية واسعة للأمن (وليس فقط محاربة الجريمة) وجودة الحياة. كما تهدف إلى خلق شرطة "مندمجة في المجتمع"، في خدمة المواطن (المواطنين)، الذين يبحثون عن حلول تتمحور حول المشاكل المحلية ومصادر انعدام الأمن. وبذلك فإن الأمر يهم مختلف خدمات الشرطة المندمجة.

وعلى صعيد آخر أكدت المتدخلة أن شرطة القرب تعتمد على 5 ركائز تتمثل أولها في التوجه الخارجي، باعتبار أن هذه الشرطة لا تكون في مواجهة المجتمع لكنها جزء منه. كما أنها تدرك وضع المجتمع وتطوره. وبفضل هذا الاندماج، تصبح قادرة على الإدراك السريع والتام للوضع في مجال الأمن وجودة الحياة، وبالتالي الرد في الوقت المناسب وبطريقة مناسبة،

أو حتى بشكل استباقي. وتكمن الركيزة الثانية في أن هذا النوع من الشرطة يسعى إلى حل المشكلات، من حيث تحديد وتحليل الأسباب المحتملة للجريمة والصراع في المجتمع. كما أن شرطة القرب لا تتفاعل فقط مع المشكلات بعد حدوثها أو بعد الإبلاغ عنها، كما أنه لا تنتظر تفاقمها. فمن خلال المراقبة، تحاول تحديد وتحليل حالة انعدام الأمن بشكل مستمر، وتحديد المشاكل في الوقت المناسب واستباقها قدر الإمكان. وتكمن الركيزة الثالثة في التعليل، وهو ما يتطلب إنشاء آليات تمكن الشرطة من الإبلاغ عن أنشطتها (للجماعات التي تخدمها وللحكومة)، مع الالتزام بالشفافية سواء تعلق الأمر بكيفية الإجابة على الأسئلة وحاجيات الجماعات التي تقدم لها خدمات. وتمثل الشراكة رابعة الركائز، باعتبار أن الشرطة ليست مسؤولة وحدها عن الأمن وجودة الحياة، كما أنها لا تسعى إلى ذلك. وهكذا يصبح هم الأمن بمثابة سلسلة مندمجة حيث يشكل كل شريك حلقة في المقاربة الشمولية والمندمجة. أما الركيزة الخامسة فتتمثل في التمكين، وهذا يعني أنه يجب خلق فرص لكل من ضباط الشرطة والمجموعات السكانية المختلفة لمعالجة قضايا الأمن وجودة الحياة المشتركة، وتوفير الخدمات، وإقامة النظام والأمن.

ولتقييم الشرطة المجتمعية تحدثت الأستاذة دوفروي، انطلاقاً من التجارب التي عاينتها، عن أثرها على الجريمة، حيث أشارت إلى أن لها تأثيراً على انخفاض الجريمة وعلى برامج "مراقبة الحوار"، وتأثيراً من خلال الاستراتيجيات المكثفة لإيجاد حلول للمشاكل العالقة، إضافة إلى بعض التأثير بـخصوص إشراك السكان الذين يعانون من مشاكل في الأحياء المحرومة هيكلية (مشاعر اليأس والعجز وعدم الثقة). وبخصوص التأثير على الرأي العام، أشارت إلى أن التأثير إيجابي من حيث صورة الشرطة لدى الجمهور؛ وتقدير الجمهور للشرطة؛ ورضاه؛ وشرعية الشرطة. كما انخفض الشعور بعدم الأمن، وعدم رضا الضحايا والجناة.

الجلسة الثانية : الحكامة الأمنية على المستوى المحلي، أي دور للمنتخبين

والجماعات الترابية

الجلسة الثانية لهذه الندوة أدار أشغالها الأستاذ إدريس بلماحي وتمحورت حول " الحكامة الأمنية على المستوى المحلي، أي دور للمنتخبين والجماعات الترابية؟" أول متدخل في هذه الجلسة كان السيد محمد الصديقي، عمدة الرباط، الذي استهل مداخلته بالتأكيد على أن جماعة الرباط انخرطت مبكرا في الرؤية الجديدة على المستوى الدولي لجعل الفضاء العمومي يسوده الشعور بالطمأنينة والأمن، وذلك من خلال انتمائه لشبكة المدن الآمنة منذ سنة 2015، مشيرا إلى أن المؤتمر المقبل سينعقد في شهر فبراير المقبل بمدينة الرباط.

وبعد ذلك تحدث عن بعض الإنجازات التي قامت بها مدينة الرباط لتحقيق "الأمن والطمأنينة" في إطار المشروع الكبير الذي انطلق سنة 2014 بمبادرة ملكية. وفي هذا السياق تم تهييء مختلف مداخل الرباط والشوارع الكبرى وبعض الأحياء وإعادة الإنارة العمومية، مشيرا إلى أن أجهزة الأمن تتدخل لإثارة انتباه الجماعة لبعض القضايا. كما أشار عمدة مدينة الرباط إلى ما تم بخصوص تهيئة فضاءات آمنة للأسر في العديد من الأحياء في احترام للمعايير الدولية وفي تنسيق وتواصل مع الشرطة. وفي نفس السياق أشار إلى تهيئة الحدائق الكبرى وردم التيار الكهربائي العالي لاستعمال الساكنة الفضاءات الخضراء في ظروف آمنة. كما تم الاهتمام بمنظومة النقل العمومي سواء تعلق الأمر بالحافلات أو الترام مشيرا إلى اتفاقية شراكة تم توقيعها مع المديرية العامة للأمن الوطني لضمان الأمن في التراموي، كما لفت الانتباه إلى الشروع في توعية وتكوين السائقين بمساعدة المجتمع المدني للمساهمة في نشر الأمن داخل الحافلات.

وتحدث السيد العمدة عن لجنة النقل والتنقل التي تترأسها الجماعة بحضور وازن للمسؤولين من الأمن والدرك والتي تتداول في شؤون النقل كالتشوير مثلا. كما تحدث عن دور الشرطة الإدارية ومهامه في تنسيق مع السلطات المحلية مبرزا أن للمجلس، في إطار القوانين الوطنية

والدولية، الحق في قوانين تنظيمية داخل الجماعة الحضرية منها مراقبة الأمن الغذائي على سبيل المثال أيضا.

كما تحدث عن دور تسيير حركة المرور ومراقبة دخول الشاحنات إلى المدينة والتنظيم العمراني وتوفير بعض التجهيزات الحضرية ومراقبتها كأفواه الماء لفائدة رجال الإطفاء في توفير السكنية والأمن داخل الفضاءات العمومية في تنسيق بين الأمن ورياسة الجماعة الحضرية.

بعد عمدة الرباط، تحدث السيد فريد بونوار مدير الوقاية والأمن والمواطنة بمدينة سارسيلس عن تجربة إيكس أون بروفانس (فرنسا)، مبرزا أن أول ما يتبادر للذهن عند تناول هذا الموضوع هو التوازن الممكن بين الدولة الممثلة من طرف الوالي والعمدة بخصوص الأمن، خاصة مع اللامركزية وتفويت بعض الصلاحيات للجماعات المحلية. مشيرا إلى بعض التحفظات التي يطرحه بعض المنتخبين الجماعيين باعتبار أن الأمن يدخل ضمن صلاحيات الدولة والأمن الوطني، وأن العمدة لا يمكن له القيام إلا بدور الدعم والمساندة. غير أن النصوص والممارسة تبين أن للعمدة إمكانية مزاوله سلط هامة بشأن محاربة الجنوح وتوفير الأمن بالمدن بفرنسا.

وأكد أن فرنسا تتوفر على أداة في هذا المجال ويتعلق الأمر بمجالس خاصة تشكل أداة قيادة كمجالس محلية للأمن والوقاية من الجنوح يترأسها العمدة حيث يتم التداول في مختلف قضايا الأمن والوقاية وكذا في مسائل تتعلق بالعدالة والتربية مع احترام اختصاصات وصلاحيات كل جهة. حيث يتم اجتماع سنوي يضم ما بين 40 أو 50 شخصا للتداول في جميع العمليات التي سيتم القيام بها خلال السنة وفق مخطط محدد، أما أهم المواضيع فتتعلق بجنوح القاصرين، ودعم النساء ضحايا العنف ومواكبة الأطفال، ومسألة الوقاية بواسطة الفيديو، والمخدرات والاتجار فيها والإدمان عليها فضلا عن مسألة مرضى الصحة العقلية بالمدينة، وبذلك تتداول هذه الهيئة في مختلف الإشكاليات المتعلقة بالمدينة.

وهكذا، فإن الأمر يتعلق ببيئة تشاركية يرأسها العمدة ولها خلايا لليقظة حسب الأحياء أو المواضيع لتقاسم المعلومات، حيث يجتمع ممثلو السكان مع الأمن وممثلين للعدالة. كما للعمدة صلاحية تسمح بدعوة شاب أو طفل، مثلا، بصحبة أسرته لسؤاله عن تصرف غير لائق صادر عنه أو تنبيهه إلى متطلبات الحياة الجماعية بالحي أو المدينة، وقد كان لذلك نتائج جيدة خاصة بالنسبة للشباب سواء ما تعلق بالانقطاع عن الدراسة والبدائل التي تقدم لهم. كما يمكن معالجة، في هذا السياق، المشاكل التي تطرحها الحياة الليلية والأنشطة السياحية بما يحافظ على الأمن ويحترم القوانين الجارية.

كما اعتبر أن إشراك المجتمع المدني في قضايا الأمن يجب أن يأخذ بعين الاعتبار الجغرافية الإدارية، والجغرافية القضائية، والجغرافية التربوية، ومناطق الشرطة، بما يمكن من تجاوز حدود المدينة، والخروج من النظرة التي ما زالت تتوهم أن الأمن قادر لوحده لحل كل القضايا المطروحة.

وأكد في الأخير أن تنفيذ كل هذا يتطلب تشخيصا دقيقا، ووضع استراتيجية، وتوفير الوسائل المالية والبشرية مع ما يتطلبه هذا العنصر من تكوين سواء من حيث المعارف أو طرق إشراك المجتمع المدني في قضايا الأمن.

ومن جهتها، اعتبرت الأستاذة خديجة الناصري، أستاذة بكلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية بجامعة الحسن الثاني (المغرب) في مداخلتها حول "دور المنتخبين المحليين في الحكامة الأمنية من خلال سلطة الشرطة الإدارية" أن على الدولة من خلال سلطتها السيادية، أن تسهر على مجموع التراب الوطني، والحفاظ على الأمن والنظام العامة، وحماية الأشخاص والممتلكات، غير أنها لا تقوم بذلك لوحدها. حيث يتم إشراك الجماعات الترابية والجمعيات العاملة في مجالات الوقاية من الجريمة أو الوساطة أو مكافحة الإقصاء أو مساعدة الضحايا.

واعتبرت الأستاذة الناصري أن اللامركزية التي انطلقت بالمغرب منذ ستينيات القرن العشرين عرفت عدة إصلاحات مكنت من توسيع صلاحيات الجماعة المحلية وتعزيز دور رئيسها، حيث أصبح رئيس الجماعة المحلية وفق ميثاق 1976 يتمتع بصلاحيات يتمتع بها الباشوات والقواد في مجال الشرطة الإدارية الجماعية. غير أن فعالية هذه الصلاحيات يعاكسها، إلى حد كبير، نظام الوصاية الذي يمارس أحيانا، خارج النص.

وتضيف أن الإصلاحات التي عرفتها اللامركزية سنة 2015 عززت الاستقلال الذاتي المحلي كما عززت سلطة المنتخبين. هكذا، أصبح التدبير الجماعي يستند إلى مبدأ التدبير الحر، والذي بموجبه تتمتع كل جماعة محلية، في حدود صلاحياتها، بسلطة التداول بطريقة ديمقراطية وبقوة تنفيذ مداولاتها وقراراتها.. وفي هذا الإطار أصبح الرئيس يتمتع بصلاحيات كبيرة بصفته ممثلاً للجماعة المحلية وكذا بصفته ممثلاً للدولة، لا سيما في مجال الحفاظ على النظام العام. حيث يعتبر المسؤول عن صلاحيات الشرطة الإدارية ولا يمكن للمجلس يمكن أن يتدخل في ذلك.

وأوضحت المتدخلة، على مستوى آخر، أن الشرطة الإدارية المحلية هي مصلحة عمومية تهدف إلى الوقاية من انتهاكات النظام العام ووضع حد لها. وتتجلى مهام الشرطة الإدارية في الرصد والمراقبة. كما تمارس سياستها أيضاً عن طريق سن معايير قانونية (قرارات الرئيس على وجه الخصوص) ذات طبيعة تنظيمية.

ويتم تقاسم هذه السلطة على المستوى الجماعي بين الرئيس والعامل. مما يؤدي إلى ثنائية وظيفية. حيث يقوم رئيس الجماعة المحلية بمهام الشرطة الإدارية بصفته المزدوجة ممثلاً للجماعة وممثلاً للدولة.

وبعد أن تطرقت إلى دور رئيس الجماعة ودور العامل، أشارت أن سلطة رئيس الجماعة في المجال الأمني لا يمكن تفويضها لأي أحد، كما أن قرارات رئيس الجماعة تظل خاضعة

لرقابة إدارية من قبل العامل والقاضي الإداري. بعد ذلك انتقلت إلى الحديث عن تجربة الشرطة الإدارية بالدار البيضاء.

ففي الدار البيضاء، بدأت تجربة جهاز الشرطة الإدارية عام 2019. حيث تم، في يوليو الماضي، تعميم الشرطة الإدارية على الجماعات، كما أنها بدأت تنظم حملات منتظمة، وفقاً لبرنامج محدد بتشاور مع رؤساء الدوائر أو عقب تظلمات رؤساء الدوائر وشكاوى مواطني المدينة.

أما مجالات تدخل ضباط شرطة القرب بالدار البيضاء فهي ثلاثة وفق ما وضحته الأستاذة الناصري، ويتعلق الأمر بالنظافة والصحة العامة؛ والتخطيط الحضري واحتلال الملك العمومي. وعلى الرغم من أن التجربة ما زالت في المهد اعتبرت المتدخلة أن من الجيد الإشارة إلى بعض أوجه القصور التي قد تؤثر سلباً على محدودية هذه السياسة، مشيرة في ذلك إلى الطابع الغامض للشرطة الجماعية الذي يتطلب توضيح الأدوار بنص مكتوب؛ كما أشارت إلى غياب قانون خاص بالشرطة الجماعية ومن هنا تأتي الحاجة إلى تزويد الشرطة الجماعية بوضع قانوني حقيقي يحدد صلاحياتها والشروط التي يجب أن تمارس فيها هذه الصلاحيات، ويحدد بشكل خاص علاقاتها مع الشرطة والدرك الوطني. ومن بين نقط القصور، أشارت المتدخلة إلى غياب تحسيس وإخبار المواطنين، وضعف الموارد البشرية المؤهلة والمدربة تدريباً جيداً، وعدم تغطية جميع مجالات الشرطة الإدارية الموكولة للرئيس فضلاً عن عدم السماح لهذه الشرطة بحمل الأسلحة.

الجلسة الثالثة: سياسة التواصل في المجال الأمني

تمحورت الجلسة الثالثة التي أدارت أشغالها السيدة سيسيل لاغوت، مديرة برنامج مركز جنيف لحكومة قطاع الأمن حول موضوع سياسة التواصل في المجال الأمني، حيث تدخل الأستاذ إحسان الحافظي، إعلامي، باحث في العلوم الأمنية وتدبير المخاطر، حول

"سياسة التواصل في المجال الأمني (حالة المغرب)"، مبرزا أن العلاقة بين الأمن والإعلام بالمغرب كانت قائمة على التوتر لأسباب ترتبط بهما معا، ليؤكد أن الخطاب الملكي حول المفهوم الجديد للسلطة (سنة 1999) هو الذي يوطر تجربة انفتاح المؤسسة الأمنية على المحيط الخارجي، عن طريق التواصل. وهكذا شكلت تجربة الإعلام الأمني بالمغرب واحدة من مظاهر هذا الانفتاح على دينامية المجتمع بواسطة أدوات الإعلام. وتستند هذه السياسة التواصلية إلى ثلاثة محددات تتمثل في ترسيخ فكرة القرب عبر التواصل، والتخلي عن الوسائط الإعلامية والتخاطب المباشر إضافة إلى شفافية المرفق الأمني.

وفي ارتباط بذلك، اعتبر إحسان حافظي أن مفهوم المسؤولية الأمنية عرف تغييرا جذريا وعميقا، بحيث أصبح الأمن مسؤولية تضامنية تشارك فيها مختلف الجهات الرسمية والمجتمع المدني ووسائل الإعلام، وبذلك فإن أي تقارب بين الإعلام والأمن يكون له انعكاس إيجابي وفعال في استقرار المجتمع وترسيخ أركان الدولة والمحافظة على الاستقرار. وقد أدى هذا إلى أن المؤسسة الأمنية أصبحت مضطرة لتطوير أدوات الإعلام الأمني الذاتي وتنويع قنواته. وعلى مستوى آخر أكد المتدخل أن المديرية العامة للأمن الوطني راكمت، منذ منتصف سنة 2015، تنوعا في العرض الإعلامي بتنويع آليات التواصل وترسيخ الانفتاح، ومن أهم هذه القنوات أشار إلى مجلة الشرطة (مجلة الأمن الوطني سابقا) التي أطلقت نسختها الإلكترونية سنة 2019، والتواصل الشبكي، حيث أطلقت المديرية العامة للأمن الوطني، في يناير 2019، حسابا رسميا على موقع التواصل الاجتماعي "تويتر" تكمن أهميته في التفاعل مع الأخبار الزائفة والإبلاغ عن العمليات الأمنية لمحاربة الجريمة والأفعال الجانحة ومكافحة الإرهاب وخطط التعاون الأمني الدولي والأنشطة الرسمية للمديرية. وتعتبر البلاغات ثالث هذه الأدوات، أما رابعها فيتمثل في "الأبواب المفتوحة" السنوية التي انطلقت منذ سنة 2017.

واعتبر المتدخل أن من إكراهات تطوير التواصل الأمني تدابير الولوج إلى المعلومة ومقتضيات السر المهني، ليخلص إلى القول إنه رغم الجهود التي بُذلت في مجال تطوير وتنويع آليات التواصل في المجال الأمني، فإن إشكالية مركزية تولدت عن هذه الآليات. ويتعلق الأمر بخلق حالة "وضع احتكاري" للمعلومة. كما أن الآليات التشريعية الحالية (السر المهني واستثناءات الحق في المعلومة) لم تسهم في إحداث قطيعة تدعم تداول المعلومة. كما اعتبر المحافظي أن "وسائل الإعلام والأجهزة الأمنية يتقاسمان نفس المجال، فالصحافي يبحث عن المعلومة ورجل الأمن يعمل على المعلومة الأمنية، وهكذا فإن توفير المعلومة الأمنية لوسائل الإعلام يقتضي أن يتمتع الأمني بحماية قانونية وإدارية، غير أن تجريم ذلك بذريعة السر المهني يعني أننا أمام قانون متشدد وليس جهاز أمن منغلق". واعتبر أن الرقابة الديمقراطية (السياسية بالمعنى البرلماني) على العمل الأمني ما زالت محدودة الأثر لاعتبارات تتعلق بإشكالية فهم الفاعل السياسي لميكانيزمات إنتاج القرار الأمني وكذا استمرار النخبة السياسية، في جزء كبير منها، في استبطان تصورات قديمة موروثه حول المؤسسة الأمنية.

كما تدخل خلال هذه الجلسة، أيضا، السيد ميكايل جونيو، عميد شرطة إقليمي، رئيس فرقة الفرقة الأمنية المكلفة بمنطقة مونتوكمري ببيروكسيل، في موضوع استراتيجية "التواصل داخل منطقة أمنية (منطقة مونتوكمري نموذجا)"، مستهلا مداخلته بتقديم هذه المنطقة. وهي واحدة من مناطق بروكسل الست، متعددة الجماعات، تقطنها 145.000 نسمة على مساحة 20 كم² وبها ما يقرب من 200 نقطة دبلوماسية ومحادية للمؤسسات الأوروبية متعددة اللغات! وتحتوي هذه المنطقة على العديد من المدارس، وتنظم بها العديد من التظاهرات "الترفيهية" والرياضية.

وأشار المتدخل إلى أن للتواصل على هذا المستوى محاور كبرى تجيب على أسئلة لماذا التواصل؟ ومن الجمهور المستهدف؟ وما هي محاور الاتصال؟ وما نوع هذا التواصل؟ فضلا عن الميزانية التي يجب أن تخصص لهذه العملية.

وفي نفس السياق أشار إلى أهداف تواصل الأمن كمرفق عمومي مختلفة جدا، وأنها لا تروم تسويق منتج معين بقدر ما يهتما الإخبار بشكل استباقي وتفاعلي. كما أشار أن الجمهور المستهدف متنوع أيضا يشمل العاملين في مجال الأمن ضمن التواصل الداخلي، كما يهتم التواصل خارجيا مع ساكنة المنطقة والعابرين لها ومختلف أجهزة السلطة. غير أن لعملية التواصل حدودا معينة يضيف السيد ميكايل جونيو، حيث يجب الأخذ بعين الاعتبار، السلطات القضائية والإدارية؛ وسلطات المنطقة (جماعية)، إضافة إلى الضحايا (على سبيل المثال في حالة وقوع حادث أو جريمة جنائية) والعاملين في المجال. وفي حديثه عن التواصل الداخلي أبرز أن الفلسفة العامة لهذا النوع من التواصل تقوم على محاولة توصيل المعلومات / الرسائل التي تهم الموظفين. وللقيام بذلك تم تعزيز الاتصالات الرقمية من إنترانت التي تشمل على العديد من الأركان، مشيرا إلى أن هذه الأداة تتم زيارتها بكثرة وبازدياد، خاصة وقد أضيف إلى أركانها أركان جديدة تهم كثيرا العاملين في القطاع بالمنطقة. إضافة إلى الأنترانت يعتمد التواصل الداخلي على التواصل داخل المجموعات الخاصة مثل شبكات متطوعي المدارس. واعتبر أن هذا التواصل ما زال يتطلب تعزيز التواصل بين رئيس الفرقة والعاملين وكذا بينه وبين الأطر العاملة معه. وبخصوص التواصل الخارجي، أكد جونيو أن الهدف الرئيسي منه يتمثل في تحسين الأمن وجودة الحياة في تراب البلديات الثلاث التي تشكل منطقة الشرطة، وذلك عن طريق تقديم المشورة المختلفة (من حيث التنقل والوقاية والسلامة على الطرق...); وإطلاع السكان بشكل أفضل على عمل جهاز الأمن، وكيفية اشتغاله، والإجراءات التي يتخذها كل ذلك للتأكيد على أن شرطة منتوغمري مرفق أممي يفضل الوضوح والشفافية والقرب. بعد ذلك أوضح أن التواصل الخارجي يستعمل أدوات متعددة منها الفاييسوك، وموقع إلكتروني، وحساب تويتر، وحساب لينكدلن، وأنستغرام، إضافة إلى الجرائد المحلية، والتواصل عبر وسائل الاتصال، علاوة على التقرير السنوي.

ومن أجل تطوير التواصل الأمني داخل منطقة مونتغمري أفاد المتدخل أن أمن المنطقة عازم على إطلاق موقع أنترانيت جديد، واستعمل أدوات أخرى لتعزيز وتطوير التواصل الداخلي، كما أنه مصمم، على مستوى التواصل الخارجي، على إحداث حساب أنستغرام، وأشرطة فيديو صغيرة، وتعزيز العلاقة مع وسائل الإعلام، وتطوير المنشورات الخاصة علاوة على تنظيم يوم أبواب مفتوحة.

وفي الأخير أثار الانتباه إلى تجنب التداخل بين التواصل الداخلي والخارجي والتفاعل بينهما، مشيراً إلى أهمية تقييم التفاعلات الممكنة بين مختلف القنوات، مع مراعاة كون المعلومات التي يتم نشرها بشكل سيئ يمكن أن تؤثر على صورة الجهاز. كما أكد على أهمية التفاعل السريع والجيد وعدم الانجرار إلى فضاء "السياسة"

الجلسة الرابعة: استراتيجية تعزيز التعاون بين قطاع الأمن والمجتمع المدني؟

أما الجلسة الرابعة والأخيرة فقد تمحورت حول موضوع استراتيجية تعزيز التعاون بين قطاع الأمن والمجتمع المدني؟، ويسرت أشغالها الأستاذة سناء العاجي، الباحثة في علم الاجتماع، ومديرة موقع مريانا الإلكتروني.

في بداية مداخلتها، حول العنف ودور المجتمع المدني، أعطت الناشطة الجموعية كريمة مكينة (المغرب)، نظرة عامة على الشعور بالأمن بالمغرب، حيث أشارت إلى أن أكثر من ثلث المغاربة يشعرون بانعدام الأمن حسب تحقيق أجري سنة 2017. كما أبرز هذا التحقيق أن الشعور بعدم الأمن له جذور أعمق بكثير من الجريمة الظاهرة. حيث يرتبط بسرعة تغير العالم وغموض المستقبل، والتمدين السريع، وتدرر الأسرة والتوصل الدائم بكمية كبيرة من المعلومات الحقيقية أو الكاذبة المثيرة للقلق، وتطور أشكال جديدة من الجريمة، ينضاف إلى ذلك وفق المتدخلة، العنف المنزلي، ووفيات الطرق؛ و التحرش شبه الدائم بالنساء في الأماكن العامة؛ والعنف في المدرسة...

وبعد ذلك انتقلت الأستاذة مكيكة إلى الحديث عن دور المجتمع المدني وخاصة الجمعيات التي تلعب دورًا رئيسيًا في جميع مجالات النشاط الاجتماعي، وفي سياسات التنمية لأنها توفر مجموعة واسعة من الخدمات، كما تمثل، أحيانًا، مصالح المواطنين لدى السلطات العمومية حيث تساهم بذلك في تجسيد المواطنة النشطة...

وبعد أن تطرقت إلى بعض مميزات الجمعيات بالمغرب، انتقلت إلى الإكراهات التي تواجهها من قبيل صغر حجم هذه الجمعيات وضعف إمكاناتها، ومحدودية تعاونها مع القطاع الخاص، وصعوبة الوصول إلى مصادر التمويل، وعدم تنسيق العمل... إلى غير ذلك من الإكراهات.

وعلى مستوى ثالث تطرقت المداخلة إلى قضايا التعاون بين الشرطة والمجتمع المدني مؤكدة أن الهدف الرئيس منها يكمن في ضمان أمن الأفراد والممتلكات وتعزيز السلم الاجتماعي في جميع أنحاء التراب الوطني في احترام للحقوق والاتفاقيات الوطنية والدولية. كما أن لهذه العلاقة أهدافًا محددة تتجلى في مرافقة وتعزيز قدرة الدولة على تلبية متطلبات السكان من حيث الأمن، وتعبئة وإشراك جميع الفاعلين في تدبير القضايا الأمنية، علاوة على خلق مناخ من السلم والاستقرار الاجتماعي يفضي إلى التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية. وفي ارتباط بهذه الأهداف اعتبرت مكيكة أن استراتيجية التعاون بين المجتمع المدني والمؤسسات الأمنية يجب أن تقوم على الوقاية وبناء قدرات قوى الأمن من أجل ملاءمة طرق العمل للتهديدات الجديدة، وتأهيل الموارد البشرية. كما يتعين أن تقوم هذه الاستراتيجية على تخصص قوى الأمن لمواجهة الأشكال الصاعدة من الإجرام، وإنشاء نظام لشرطة القرب من خلال تقريب ضباط الأمن ما أمكن من الساكنة وإقامة شراكة يومية معهم، وتحسين المرفق العام للأمن من خلال دمجها في محيطه الاجتماعي لتحقيق وقاية أفضل، وتوفير قوات جاهزة للتدخل في أي وقت وفي أي مكان. ووضحت المتدخلة أن على هذه الاستراتيجية

أن تأخذ في الحسبان بعد النوع لتسمح للنساء بمشاركة أفضل في مواجهة انعدام الأمن والاستفادة منه.

واستنتجت الأستاذة كريمة مكيفة عدة توصيات يمكن تلخيصها في برجة حملات التوعية لإخبار المواطنين بحقوقهم، وتنظيم دورات تكوينية لفائدة التلاميذ بشأن حقوقهم وواجباتهم في مختلف المستويات الدراسية؛ وإقامة ورشات عمل تهم الممارسات المواطنة في الفضاءات العامة؛ والتنسيق مع مختلف السلطات العمومية بشأن أي عمل تخريبي أو إيذاء، وإخطار مصالح الجماعة بخصوص غياب مصباح أو الإضاءة على الطرق العامة على سبيل المثال؛ فضلاً عن الترافع من أجل مدن آمنة من حيث توفير الإضاءة العامة وإنشاء مراحيض عامة للنساء، وضمان وسائل النقل العمومي المخصصة للنساء خاصة في ساعات متأخرة....

وبعد ذلك تدخل السيد فريد بونوار، مدير الوقاية والأمن والمواطنة بمدينة سارسيلس بفرنسا، حول "دور المواطن في تعزيز الأمن الحضري"، حيث أكد في البداية أن المجتمع الحالي كسر العلاقة مع صورة المجتمعات القروية ذاتية التنظيم. حيث أصبح الأفراد منفصلين عن مجموعات القرب، كما تتفكك أنظمة الحماية التقليدية، وتزايد مشاعر المشاشة، ويتأكد دور الدولة كضامن لأمن الممتلكات والأشخاص، ومن ثمة ضرورة تعزيز وتطوير انخراط المجتمع المدني في مجال الأمن الحضري.

وأوضح أن سياق وإطار هذا الانخراط يأتي في ظل تحديات الشعور بانعدام الأمن، وتنوع المشاكل، وتنوع الحاجيات حسب الفئات. كما أكد أن علاقة السلطات المحلية والمجتمع المدني باتخاذ إجراءات بشأن الأمن الحضري نابعة من قرب المجتمع المدني من صانعي القرار المحليين، ومعرفته بالمجال الترابي وخبرته الميدانية، علاوة على أن السلطات المحلية مسؤولة عن

السياسات الأخرى التي تسهم في الأمن الحضري (العمل الاجتماعي، الشباب، الإسكان، الصحة...).

وتكمن المبادئ التوجيهية لهذا التدخل في التوازن بين الوقاية والتماسك الاجتماعي والردع، و تعبئة عدد كبير من الفاعلين، والأفقية في الاشتغال، فضلا عن اعتماد مقاربة استراتيجية في هذا المجال.

بعد ذلك، شرح فريد بونوار أن اعتماد مقاربة استراتيجية يعني تحديد الأولويات حسب الاحتياجات، والتفكير في السياسات الأمنية وفقاً لاحتياجات المجتمع المدني وليس المؤسسات العمومية، واعتماد خطة لتحقيق أهداف متوسطة وطويلة الأمد، بدلاً من اتخاذ قرارات معينة لتحقيق أهداف قصيرة الأجل، وإجراء تقييم منتظم من أجل تكييف هذه السياسات الأمنية، فضلا عن جعل عملها واضحا وقابلا للتتبع.

وعلى صعيد آخر، تحدث المتدخل عن مفهوم "الإنتاج المشترك" للأمن، معتبرا أن الإنتاج المشترك للأمن بمعية المجتمع المدني يشكل قيمة مضافة بالنسبة للسياسات الأمنية وحقوق الإنسان. لأن هذا الإنتاج المشترك يمكن من مراعاة احتياجات وخصائص مختلف الفئات، خاصة وأن خبرة المجتمع المدني متكاملة مع خبرة المهنيين. كما أنه يعزز الشعور بالانتماء إلى المدينة ويساهم في تحسين العلاقات مع المؤسسات وبالتالي الشعور بالتماسك الاجتماعي والأمن...

وبعد أن تحدث عن تجربة فرنسا في هذا المجال، انتقل إلى تقديم توصيات أكد من خلالها أن تعزيز تنمية ثقافة مشتركة للأمن تتطلب تحديد أهداف واضحة ومقروءة للسياسة المحلية بالنسبة للسكان، ودعم توعية وتكوين الساكنة (الجامعة الشعبية...). كما دعا إلى التركيز على أشكال المشاركة القائمة على مبادئ التضامن ودعم وتنسيق مبادرات المجتمع المدني،

وتشجيع إنشاء هيئات استشارية تمثل جميع السكان المشاركين في المجموعات البعيدة عن المؤسسات، وإشراك المجتمع المدني في وضع السياسات العمومية وتنفيذها وتقييمها، ووضع في الاعتبار أيضاً أشكال المشاركة المنبثقة مباشرةً من السكان (الملمتسات،...). وفي نفس السياق أكد على أهمية تحديد أهداف قابلة للتحقيق، حتى وإن كانت نتائجها تبدو هزيلة جدا.

وفي الأخير، قدم مدير الوقاية والأمن والمواطنة بمدينة سارسيلس أمثلة عن الأدوار التي يمكن أن يلعبها المجتمع المدني، من قبيل إنجاز التحقيقات (التوقعات والاحتياجات....) وتقديم الاستشارات في الانتخابات المحلية، وخلق فضاءات للنقاش الجماعي، والانخراط في "الحرس الوطني" (دعم رجال المطافئ والإنقاذ، والكوارث الطبيعية) والتبليغ عن المخالفات والسرقات المحتملة، والقيام بالوساطة لحل النزاعات وديا بين السكان فضلا عن المشاركة في حكامه السياسات الأمنية...

ومن جهته تدخل الأستاذ الحبيب بلكوش رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية في نفس الموضوع، مشيراً إلى أن التجربة المغربية في مجال علاقة المجتمع المدني بالمؤسسات الأمنية حديثة العهد، وهي وليدة سياق جديد، تميز بانفتاح سياسي بديناميات مختلفة (العدالة الانتقالية، مدونة الأسرة، قوانين مناهضة العنف..). رافقتها عمليات متعددة. كما أشار في هذا الصدد، على تفاعل المؤسسات الأمنية مع المجتمع المدني إلى خلق وحدات لمناهضة العنف ضد النساء داخل مراكز الشرطة، وإحداث وحدات مختصة في الطفولة، والتعاون مع جمعيات محاربة السيدا، الخ. وهي تجربة يعتب رئيس مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية أنها في حاجة إلى تقييم مشترك بين مختلف الفرقاء بالمؤسسات الأمنية والمجتمع المدني لإعطاء نفس جديد لهذه التجربة وتوسيع دائرتها.

وعلى صعيد آخر أوضح أن المجتمع المدني تهمه قضايا الأمن، من العديد من الزوايا. فالأمن ضروري للتمتع بحقوق الإنسان والحريات داخل المجتمع، كما أن المجتمع المدني يقدم

خدمات تتقاطع مع عمل المؤسسات، وبذلك قد تكون للتفاعل بين المجتمع المدني والمؤسسات الأمنية فائدة في معالجة القضايا المطروحة داخل المجتمع. إضافة إلى ذلك فإن المجتمع المدني، وبحكم موقعه في الوثيقة الدستورية، يمكن أن يشكل قناة للترافع لاستحضار الأمن ضمن المخططات التنموية على مستوى الجهات، أو على المستوى التشريعي والقانوني... غير أن نهوض المجتمع المدني بمختلف هذه الأدوار، يتطلب وفق ما أكده المتدخل، يتطلب تعزيز قدرات المجتمع المدني وتطوير رؤاه وتوفير الإمكانيات والخبرات الضرورية لذلك.

وبعد ذلك قدم الحبيب بلكوش تجربة مركز دراسات حقوق الإنسان والديمقراطية في مجال القضايا الأمنية التي انطلقت سنة 2008 بتنظيم أول ندوة حول الحكامة الأمنية بالمغرب من طرف المركز بالتعاون مع بعض شركائه، مبرزا ما تتطلبه ذلك من نفاطويلا، دام ما بين سنة وسنة ونصف من الترافع والنقاش مع مختلف الأطراف، من مؤسسات وطنية ومؤسسات أمنية ومنظمات المجتمع المدني. مؤكد أن هذه الندوة أطلقت دينامية دامت لحد الآن أكثر من عقد من الزمن، حيث استطاعت هذه التجربة، بمختلف محطاتها، إلى حد ما، يضيف الحبيب بلكوش، في أن تجعل قضايا الحكامة الأمنية حاضرة في النقاش العمومي. كما أشار في هذا السياق إلى أن المركز كامن من المساهمين الأساسيين في الدفاع عن حضور قضايا الأمن في الوثيقة الدستورية، حيث شكل هذا الموضوع المحور الرئيس في مرافعته في لجنة صياغة الدستور باعتبار أن الحق في الأمن يشكل حقا من حقوق الإنسان مما يتطلب وضع ضوابط جيدة على المجال الأمني.

وفي الأخير تحدث رئيس المركز عن ما أنجزه هذا الأخير في مجال تعزيز القدرات مشيرا إلى برنامج شراكة دام سنتين مع المندوبية العامة لإدارة السجون وإعادة الإدماج يهم تكوينات لفائدة أطر إدارة السجون والأطباء والاختصاصيين في المجال النفسي العاملين في السجون، وذلك بتعاون مع مركز جنيف لحوكمة القطاع الأمني وسفارة هولاندا بالمغرب، ليختتم

مداخلته بالتأكيد على أن علاقة المجتمع المدني بموضوع الحكامة الأمنية وإيجاد صيغ التقاطع والتعاون بين الأطراف المعنية له مداخل متعددة، ويتطلب التراكم والنفس الطويل والتقييم المستمر من أجل وضع استراتيجيات تعزز هذه الشراكات، خاصة وأن قضايا الأمن لم تعد قضايا مؤسسات أمنية وحدها بل أضحت قضايا مجتمعية تهم المنتخبين والأحزاب السياسية والبرلمان والمجتمع المدني ووسائل الإعلام كل في مجاله واختصاصاته. وهي أورش ما زالت تتطلب المزيد من التمحيص والعمل الجاد.

وضمن هذا المحور تدخل، أيضا، أيمن أيوب نائب مدير قسم شمال أفريقيا والشرق لمركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن حيث تناول التجربة الفلسطينية بخصوص تعاون المجتمع المدني وقطاع الأمن. وهكذا أوضح أن الأراضي الفلسطينية الخاضعة للسلطة الفلسطينية عرفت تجربة متميزة أطلقها مركز جنيف لحوكمة قطاع الأمن. ويتعلق الأمر بتأسيس مجالس الأمن المجتمعي. حيث تم في البداية تأسيس مجلسين نموذجيين قبل تعميم التجربة في مختلف محافظات أراضي السلطة الفلسطينية. وقد تم صدور مرسوم رئاسي بهذا الخصوص يدعو مختلف المحافظين إلى دعم هذه التجربة وتفعيل هذه المجالس والمبادرة إلى تأسيسها في المحافظات التي لا تتواجد بها.

ويتعلق الأمر، يفيد المتدخل، بمجالس تجمع بين الفضاء الجمعوي والقيادات التقليدية (النساء والشباب وذوو الاحتياجات الخاصة)، الهدف منها إشراك المجتمع المدني في صياغة المعالجات الأمنية التي يريدها المواطن في ظروف صعبة للغاية.

وأكد أيمن أيوب أن هذه المجالس حققت نجاحا ملموسا في توفير الأمن اليومي للمواطن الفلسطيني، لأنها مجالس جامعة لا تستثني أحدا، يتحدد نوع اجتماعها حسب الحاجيات قد تصل إلى أن تأخذ شكل جمعية عامة بحضور ومفتوح. وقد عزا هذا النجاح إلى كونها وضعت مساطرها بنفسها معتمدة على المرسوم الرئاسي، وأنها تجمع في عضويتها إلى جانب

ممثلي جمعيات المجتمع المدني المنتحبين والأجهزة الأمنية. كما أن مصلحة الشكاوى وما تقوم به من أدوار في إيجاد الحلول للعديد من المشاكل والقضايا قد ساهم في تحقيق التقدم الذي أنجزته هذه المجالس فوق أراضي السلطة الفلسطينية.

النقاش

عرفت هذه الندوة بجلساتها الأربع نقاشا مثمرا تداول في مختلف المحاور. ومن بين القضايا التي تمت إثارتها خلال هذه النقاشات التأكيد على أنه ليست هناك وصفات جاهزة لمسألة الحكامة الأمنية على المستوى المحلي، بل يجب الإبداع في هذا الباب انطلاقا من السياقات الخاصة لكل بلد بدون نفي أهمية الاستفادة من تجارب بلدان أخرى سواء على مستوى المفاهيم والتصورات أو على مستوى الممارسات الجيدة. ومن ثمة التنويه بتنظيم هذه الندوة لما وفرته من شروط التبادل حول تجربة المغرب من جهة وبعض التجارب الأخرى وخاصة التجربة الفرنسية والبلجيكية والفلسطينية في هذا المجال.

وفي نفس السياق تمت الإشارة إلى أن السياق المغربي ملائم لتطوير الحكامة الأمنية على المستوى المحلي، وخاصة بعد الدستور الجديد الذي خص بابا كاملا للحريات والحقوق، ورغبة الإصلاح التي تمت التعبير عنها، خاصة ما يتعلق بالمؤسسة الأمنية وعلاقتها بالمواطن، وإدماج بعد حقوق الإنسان في تكوين الأمنيين، والعمل على تطوير الجهوية، الخ.

وفي هذا السياق تم الإشارة إلى أن تجربة الحكامة الأمنية بشكل عام والحكامة الأمنية بالمغرب تجربة خطت بعض الخطوات الجيدة غير أنها ما زالت في طور البناء وتتطلب الدعم من خلال تقييمها بالجدية المطلوبة، علما أن هناك بعض الإجراءات لن تظهر آثارها إلا على المدى المتوسط. ومن ثمة ضرورة تتبع هذه التجربة وتقييمها من قبل المؤسسات الأمنية نفسها من خلال تقاريرها السنوية، وكذا من قبل الجمعيات ومراكز الدراسات المهمة بالموضوع قصد الدفع بهذه التجربة إلى النجاح في الأهداف التي تصبو إليها، وتعزيز الثقة

بين الأمن والمواطن، من خلال خلق الشروط الضرورية للتعاون والتشارك بين المؤسسات الأمنية ومكونات المجتمع المدني والهيئات المنتخبة ووسائل الإعلام.

غير أن ذلك لم يمنع من الإشارة إلى أنه رغم التقدم الذي حصل على مستوى الحكامة الأمنية بالمغرب، فإنه ما زال من الضروري توضيح الإطار القانوني للعلاقة التي تربط بين مختلف هذه الأطراف حتى يصبح بالإمكان وضع سياسات عمومية في مجال الحكامة الأمنية على المستوى المحلي، حيث يسود التشارك والتعاون عوض أن تحس الأطراف الأخرى أنها مجرد تابع للمؤسسات الأمنية، ومراقبة من طرفها هي أيضا، خاصة وأن علاقات التوتر وانعدام الثقة التي كانت سائدة بين المؤسسات الأمنية والمواطن لم تمح نهائيا وخصوصا أمام بعض الممارسات التي يتم اللجوء إليها لحل بعض الأزمات.

وفي ارتباط بذلك تم التساؤل خلال جولات النقاش حول إن كانت شرطة القرب يجب يتم اللجوء إليها كأداة إضافية لمحاربة الإرهاب على الخصوص أو أن يكون مسعاها تحقيق الأمن محليا على مختلف المستويات وفي مجالات متعددة، دون نفي ما تم فعلا تحقيقه من علاقة مباشرة بين مؤسسات الأمن والمجالس المنتخبة وبعض منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام والاتصال.

وقد تم الرجوع خلال هذا النقاش إلى المقارنة مع التجارب التي كانت مساهمة في الندوة، حيث تم التأكيد على أن شرطة القرب ليست بالضرورة بنية مستقلة بل هي بالأساس فلسفة ومنهجية عمل تنخرط فيها مختلف الأجهزة الأمنية، التي تقيم علاقة شراكة وتعاون مع مختلف الأطراف المعنية من مواطنين ومنتخبين وجمعيات للمجتمع المدني ووسائل الإعلام لتحقيق الأمن والطمأنينة للأشخاص والمجتمع عامة، من خلال تحقيق الأمن الاقتصادي والبيئي والاجتماعي والثقافي والسياسي.

ومن بين القضايا التي تم التداول فيها خلال هذا النقاش الأمن الرقمي، حيث تمت الإشارة في هذا الصدد إلى ما يسمى بالجرائم المعلوماتية من جهة، واستعمال الأجهزة الرقمية في الاستقطاب لأنواع معينة من الجرائم كالإرهاب، فضلا عما يسمى بـ"المواطن الصحفي"، الذي ينشر الأحداث على مواقع التواصل الاجتماعي، الأمر الذي يساهم في إشاعة الأخبار الزائفة، التي قد تصل خطورتها إلى زرع الرعب والتسبب في عدم الاستقرار في بعض المناطق، أو يعيق التدخل الفعال للأجهزة الأمنية لمواجهة الجرائم التي يتم تداولها بهذا الشكل. ومن ثمة ضرورة إيلاء الأهمية لهذا سواء من خلال حملات تحسيسية لفائدة عموم المواطنين أو في برامج التكوين الأساس أو المستمر للعاملين في مجال الصحافة والإعلام. وعلى مستوى آخر، تمت الإشارة إلى أن طرح مسألة الأمن بهذه الحدة في بلدنا ناجم عن ضعف آليات الوساطة داخل المجتمع، ومن ثمة يصبح الشارع مجال طرح جميع القضايا المجتمعية والمطالب القطاعية وهم ما ينعكس على المستوى الأمني وتعامل الأجهزة الأمنية مع هذه القضايا بما يحقق الأمن ويحترم الحقوق والحريات وما يرتبط بذلك من توترات.

وبخصوص دور المجالس المنتخبة في تحقيق الأمن على المستوى المحلي تمت ملاحظة عدم اهتمام الأحزاب السياسية بقضايا الأمن في برامجها السياسية والانتخابية، فضلا عن ضعف معرفتها واهتمامها بهذه القضايا في المجال التشريعي. كما تم التأكيد على أن ترسيخ الأمن بشكل عام والحكامة الأمنية على المستوى المحلي بشكل خاص تتطلب المزيد من التكوين في المجال في ارتباط وثيق بالتكوين على حقوق الإنسان وتوسيعه وتعميقه أكثر سواء على مستوى مؤسسات تكوين الأطر الأمنية أو على مستوى المجالس المنتخبة وجمعيات المجتمع المدني ومؤسسات تكوين الصحفيين والإعلاميين، مع التركيز على الدور الذي يمكن أن يلعبه البحث الجامعي، الضعيف لحد الآن، في هذا المجال. كما يمكن للمجتمع المدني أن

يلعب دورا خاصا على مستوى التربية على المواطنة وعلى المسؤولية والحقوق واحترام القانون، والمساهمة الفعلية في تعزيز الحكامة الأمنية وخاصة على المستوى المحلي.